

Political Empowerment of Youth in Morocco: between Legislative Measures and Political Practice

التمكين السياسي للشباب في المغرب: بين التدابير التشريعية والممارسة السياسية

Abderrafie Zaanoun*

Faculty of Legal, Economic and Social Sciences of Tetouan, Abdelmalek Essaadi University, Morocco.

عبد الرفيع زعنون*

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، جامعة عبد الملك السعدي، المغرب.

Received 01 Nov. 2021; Accepted 15 Dec. 2021; Available Online 31 Dec. 2021

<https://birne-online.de/journals/index.php/agjsls>

Abstract

Keywords:

Political Participation, Youth, Empowerment, Democracy, Positive Discrimination, Morocco.

The political participation of young people in Morocco has been linked to the nature of the changes in the political and electoral scene, but it remained in general confined to a limited insight that limits the political role of young people to narrow aspects without enabling them to have actual opportunities to enter representative institutions and influence public decision, despite the adoption of some discriminatory measures to motivate young people to exercise their rights. They did not contribute in the required way to improving their position in decision-making bodies.

This study discusses indicators of political empowerment of youth in Morocco in light of the transformations of the electoral legislation and the fluctuations of the political field. And the adoption of an integrated package of measures to enhance the access of young people to elected bodies, and to enable them to play an influential role in the political scene that has long been dominated by party elders, according to mechanisms that are not related to democratic stakes.

المستخلص

ارتبطت المشاركة السياسية للشباب بالمغرب بطبيعة تحولات المشهد السياسي والانتخابي. لكنها ظلت في الجمل حبيسة رؤية محدودة تحصر الدور السياسي للشباب في جوانب ضيقة دون تمكينهم من فرص فعيلة للولوج للمؤسسات التمثيلية وللتأثير في القرار العمومي. وعلى الرغم من إقرار بعض الإجراءات التمييزية لتحفيز الشباب على ممارسة حقوقهم السياسية فإنها لم تسهم بالشكل المطلوب في الارتقاء بموقعهم في هيئات اتخاذ القرار. وتناقش هذه الدراسة مؤشرات التمكين السياسي للشباب في المغرب في ضوء تحولات التشريع الانتخابي وتقلبات الحقل السياسي. وتخلص إلى أن التدابير التمييزية التي تم سنها لم تحقق الرهانات المتوخاة منها في ضوء محدودية تمثيلية الشباب بالبرلمان والمجالس المحلية. وتوصي بتبني مقاربة شمولية لتمكين السياسي تروم تخفيف منابع الريع الانتخابي. وإقرار حزمة متكاملة من التدابير لتعزيز ولوج الشباب للهيئات المنتخبة. ولتمكينهم من لعب دور مؤثر في المشهد السياسي الذي طالما هيمن عليه شيوخ الأحزاب وفق آليات لا تمت بصلة للرهانات الديمقراطية.

* Corresponding Author: Abderrafie Zaanoun
Email: abderrafie1@gmail.com
doi: 10.51344/agjslsv1i15

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0) license.

1. المقدمة

يُشكّل تراجع المشاركة السياسية المعضلة الأساسية للديموقراطية التمثيلية في السنوات الأخيرة. فضعف مستوياتها يؤشر إلى فقدان الثقة في مجمل أطراف النظام التمثيلي. بحيث أصبح المجال السياسي على تعددٍته ورحابته غير قادر على استيعاب قطاعات واسعة من المجتمع، وخاصة التيارات والفئات الشبابية¹، التي تجد نفسها غير مقتنعة بجدوى الإسهام في العمل الحزبي²، وفي العملية السياسية برمتها. لأسباب مرتبطة في المجمل بضعف سيرورة التخييب، وعدم فعالية آليات التسيير ومحدودية استجابتها للمطالب الاجتماعية الملحة.

وفي ظل هذا الوضع، أصبحت المشاركة السياسية للشباب تحظى باهتمام أكبر. فهم القاعدة الأساسية للمجتمع والجيل المعوّل عليه في تسلم مشعل القيادة، وهم الطرف الأقدر على فرز ونقل الطلب الاجتماعي. وأي إقصاء لهم أو عزوف منهم عن المشاركة في تدبير الشأن العام يعني وجود أزمة مضاعفة في الثقة بالنظام السياسي وعجز فادح في المنظومة الانتخابية، ولذلك يتعيّن توفير الشروط القانونية والعملية الكفيلة بتحفيزهم على الولوع للفضاء العام من موقع التمثيل والمسؤولية، موازاةً مع تشجيعهم على الإسهام في العمل السياسي والنقابي كتنويع لدورهم الإيجابي في إغناء الحركة الجمعوية.

إن الديمقراطية لا يمكن أن تحقّق الرهانات المتوخاة منها دون مشاركة واسعة ومؤثرة للفئات الاجتماعية النشيطة، بحيث يسهم الدور السياسي للشباب في ديمقراطية القرار العمومي، وتوجيهه نحو تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة بين كافة المواطنين والمواطنات، ولو اقتضى الأمر سن إجراءات تمييزية إيجابية كمرحلة انتقالية. واستحضاراً لهذه الرهانات فقد شهدت إسهام الشباب في الفعل السياسي بالمغرب تقدماً ملحوظاً. عكسته تركيبة المؤسسات المنتخبة على الصعيد الوطني والمحلي، ويتجلى ذلك بشكل أساسي في زيادة نسبة تمثيلية الشباب في البرلمان والمجالس المنتخبة، وهو الوضع الذي سيترسخ أكثر مع الإصلاحات الدستورية والقانونية التي أكدت تهمين دور الشباب وضرورة إدماجهم في مراحل تدبير السياسات العمومية، انطلاقاً من أسس معيارية جديدة متمركزة حول التمييز الإيجابي باعتبارهم المحرك الرئيسي لدينامية التغيير الديمقراطي.

ولكن الارتقاء بالمشاركة السياسية للشباب لا يعني التعامل معهم كخزّان انتخابي تستثمره الأحزاب السياسية في جلب الأصوات، بل يجب أن يستهدف ضخ دماء جديدة في مفاصل المؤسسات الوطنية والمحلية، تمتلك من الخبرة والكفاءة ما يكفي لتجديد ممارسات ومقاربات التدبير العمومي، في ضوء ما راكمته من تجارب في الحياة المهنية ومجالات العمل الجماعي والاقتصاد الاجتماعي، وما تتوافر عليه من قيم المبادرة والمصداقية الكفيلة بتعزيز الثقة في المؤسسات وجلب قطاعات واسعة للنظام التمثيلي، وهنا يبرز مفهوم التمكين السياسي كمجمل التدابير

1 يأخذ مفهوم الشباب دلالات متباينة بحسب زاوية التعريف (البيولوجية، النفسية، الاجتماعية...). لكن بشكل إجرائي يمكن القول إن الشباب هم فئة اجتماعية يتراوح عمرها بين 15 و35 سنة، وتشكل قاعدة الهرم السكاني في دول الجنوب بشكل خاص، وتتميز بالحيوية والنشاط والرغبة في إحداث تغييرات عميقة للبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للاستجابة لمطالب الأجيال الجديدة.

2 الأحزاب السياسية تنظّمات مرخص لها تعمل وفقاً للمركزات الدستورية وللضوابط التشريعية والتنظيمية، تضم في صفوفها أشخاصاً يتقاسمون أهدافاً ومرجعيات مشتركة، وتتوفر على أجهزة ومساطر داخلية لإفراز القيادات واتخاذ القرار، مع سعيها لتوظيف الوسائل السلمية للوصول إلى السلطة، وفي مقدمتها الانتخابات التي تشكل القناة الأساسية لإفراز المؤسسات التمثيلية التي تصنع وتنفذ السياسات العامة.

التي تتخذها السلطات العمومية لجعل الشباب أكثر قدرة على الوجود بالمؤسسات التمثيلية والمشاركة في صنع القرار العمومي والتأثير في السياسات العمومية وتوجيهها لخدمة الأولويات الحقيقية للأجيال الجديدة.

مشكلة البحث وتساؤلاته

شكّلت علاقة الشباب بالسياسة بالمغرب موضوعاً لعدة أعمال بحثية عاجتها من زوايا متباينة، وضمن حدود زمنية ترتبط بالسلوك السياسي خلال استحقاقات انتخابية معينة، على غرار دراسة «الشباب والسياسي: طبيعة التمثيلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي» للباحث المغربي عبد القادر بوطالب الذي ربط ضعف المشاركة السياسية للشباب بمواقف مسبقة حول حدود العمل السياسي ورهاناته³، ومقالة للدكتور خالد صالح حول «تدابير وآليات المشاركة السياسية للشباب بالهيئات الوطنية والترابية» خلص فيها إلى أن تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام لا يقتصر على الدولة فقط بل مرتبط أيضاً بإرادة الشباب الفاعلة⁴، ومن زاوية علم السياسة يرى الدكتور محمد باسك منار على أن الاهتمام السياسي ظل محصوراً على فئات معينة من الشباب ولم يتحول إلى اهتمام عام بهم فئات واسعة منهم من خلال ورقة بحثية حول «المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغرب بعد تحولات الربيع العربي دراسة ميدانية»⁵.

وفي سعينا للإسهام البحثي في هذا المجال، لن نقتصر في تحليلنا لمحدودية التمكين السياسي للشباب على إبراز القصور التشريعي، بل سنحاول النفاذ إلى العوامل التي تقدم فرصاً تفسيرية أكثر عقلانية، بتتبع تأثيرات منطق الشرعية التاريخية التي كرسنت هيمنة الأبناء المؤسسين على المجال السياسي، وتحكمت في منافذ الولوج للمؤسسات المنتخبة، وبرصد أصول وجليات الذهنية البطريركية التي تربط النضج السياسي والمسؤولية العمومية ببلوغ عتبة عمرية معينة.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، نتساءل عن مدى الإسهام الإصلاحات الدستورية والقانونية في تعزيز ولوج الشباب للمجال السياسي، والرفع من مشاركتهم في تدبير الشأن العام، وتنبثق عن هذه الإشكالية عدة إشكاليات فرعية تتعلق بالمرجعيات الكونية والوطنية المؤطرة للتمكين السياسي للشباب، وبآثار ذلك على أرض الميدان من خلال نتائج الانتخابات؟ وبالإكراهات التي تحول دون توسيع الدور السياسي للشباب وجعله أكثر تأثيراً.

وفي سياق تفكيكنا لعناصر الإشكالية، سننطلق من فرضية مركزية تزعم بكون الرفع من الدور السياسي للشباب لا يقتصر فقط على تقوية الإطار القانوني، بل يتوقف أيضاً على مواقف الفاعلين السياسيين، وعلى دور النخب الفكرية في تجاوز الثقافة السائدة التي تحصر المشاركة السياسية للفئات الشبابية في تأنيث المشهد السياسي وتجديد شرعية «شيوخ الانتخابات».

3 بوطالب، عبدالقادر، (مايو، 2019)، الشباب والسياسي: طبيعة التمثيلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي، مجلة سياسات عربية، ع. 38، ص. 63-74.
4 صالح، خالد، (يوليو، 2016)، تدابير وآليات المشاركة السياسية للشباب بالهيئات الوطنية والترابية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع. 2، ص. 201-240.
5 منار، محمد باسك، (2015)، المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغرب بعد تحولات الربيع العربي دراسة ميدانية، مؤسسة قرطبة، جنيف.

وللإجابة عن إشكاليات البحث وتمحيص فرضياته، سننطلق في المبحث الأول من رصد الرهانات المؤسسة والمرجعيات الهيكلية للتمكين القانوني للشباب في المجال السياسي، على أن نتنقل في المبحث الثاني إلى تمحيص أثر الإصلاحات على أرض الواقع، من خلال جرد وتحليل مؤشرات تمثيلية الشباب، وما تطرحه من إشكالات وتداعيات تحتاج إلى بلورة بدائل من شأنها الارتقاء بالمشاركة السياسية بشكل عام، ولفئة الشباب بشكل خاص.

2. المبحث الأول: تطور التمكين السياسي للشباب في ضوء التحولات الدولية والوطنية

شكل الدور السياسي للشباب معياراً أساسياً على الصعيد الدولي لقياس أثر التقدم الحاصل في انفتاح الأنظمة السياسية وتحولها نحو الديمقراطية، ولم يكن المغرب بمنأى عن هذه التحولات الدولية (المطلب الأول)، في إطار الاستجابة للاستحقاقات الحقوقية المرتبطة بتفعيل التمييز الإيجابي لفائدة الفئات الهشة، وضمن سياقات وطنية شكلت فيها مسألة المشاركة رهاناً أساسياً لإسناد الانتقال الديمقراطي وتلبية تطلعات الجيل الجديد، عبر سنن العديد من التدابير ووضع عدة مخططات راهنت على تعزيز مشاركة الشباب (المطلب الثاني).

2.1. المطلب الأول: مفهوم التمكين السياسي للشباب ورهاناته بالمغرب في ضوء الخبرة الدولية

أصبح النظام التمثيلي عبر العالم يعاني من أزمة فعلية في الشرعية السياسية، وهذا يعني أن تراجع الديمقراطية التمثيلية ظاهرة عالمية مسّت حتى الديمقراطيات العتيقة بسبب عوامل شتى، لعل أبرزها انحسار البعد النضالي والالتزام السياسي والنقابي وما رافق ذلك أو ترتب عليه من ضعف المشاركة⁶، وخاصة بالنسبة لفئة الشباب في ظل سياقات الرقمنة، التي بدل أن تساهم في تعزيز الاندماج فقد أسهمت في تعميق الشرخ بين المؤسسات الرسمية والأجيال الجديدة.

ولكن قبل تحليل مستويات المشاركة، يُثار إشكال كبير حول العتبة العمرية المحددة لفترة الشباب، بحكم اختلاف التشريعات من دولة إلى أخرى في تحديد سن الرشد السياسي، فهناك دول وحدت بينه وبين سن الرشد المدني مقابل دول أخرى جعلت فارقاً بينهما⁷، وعموماً نميز - انطلاقاً من المرجعيات الدولية - بين التعريف المعياري لفترة الشباب ما بين 15 و24 سنة، وبين التعريف التمييزي الذي يستهدف سن الأربعين كسقف أقصى لتحديد مرحلة الشباب، كما تختلف التشريعات من دولة إلى أخرى في تحديد سن الانتخاب، والذي يبلغ في معظم دول العالم 18 سنة، مع وجود دول وضعت سقفًا أقل كالبرازيل التي حددته في 16 سنة وإندونيسيا في 17 سنة، مقابل دول أخرى حددت عتبة أعلى مثل 19 سنة في كوريا الجنوبية، و20 سنة في اليابان والكاميرون، و21 سنة في لبنان وسنغافورة وماليزيا⁸.

6 Jari, M. (2006). La « démocratie participative » comment assurer l'efficacité de la participation. Remald, série «Thèmes actuels», 53, p. 38.

7 واسعي، منصور محمد محمد. (2009). حقا الانتخاب والترشيح وضمائنهما: دراسة مقارنة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص. 112.

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية، دليل الممارسات السليمة. إعداد أنا لورمان وترجمة أيمن حداد، نيويورك، ص. 21.

ومن الصعب وضع أسس معيارية مطلقة لتمكين الشباب سياسيًا. ولذلك لا بد من تحديد أهم المعايير التي ينبغي مراعاتها في عملية التمكين السياسي. كاعتبار الشباب شريكًا وفاعلًا أساسيًا في العملية السياسية وتحديد ملامحها المستقبلية، والترابط بين حقوق يجب أن يمارسها الشباب ويتعين حمايتها مع واجبات ينبغي عليهم أدائها. مع ضرورة التفريق بين التمكين والمشاركة باعتبارها من أولويات تمكينهم سياسيًا⁹. ثم إن المشاركة ترتبط بجوانب محددة في الزمان كالانتخابات. وفي المكان بحصرها بالوجود ضمن مؤسسات وهيئات معينة. في حين يعتبر التمكين مقارنة متكاملة تروم جعل الشباب في قلب التحول الديمقراطي. كأداة للتغيير والتعبئة. وكهدف للسياسات العمومية عبر الارتقاء بمؤشرات اندماجه على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن القول إن التمكين السياسي أوسع من المشاركة السياسية: لأنه لا يقتصر على العملية الانتخابية وروافدها ومستلزماتها. بل يتجاوزها إلى إدماج الشباب في مختلف مراحل صنع القرار السياسي وشتى مفاصل التدبير العمومي. مع منحهم موقعًا متقدمًا يؤهلهم للترافع والتأثير في السياسات العمومية. قصد إعادة توجيهها لخدمة الأجندة الشبابية والاستيعاب التحديات الجديدة. وهذا يعني أن وجود الشباب في مناصب صنع القرار يفيد كذلك جميع المواطنين وليس الشباب فقط.

ولقد شاع استخدام مفهوم التمكين السياسي في الخطاب التداولي المتعلق بسن تدابير تفضيلية لفائدة النساء منذ فترة طويلة. غير أنه لم يُربط بتعزيز دور الشباب إلا انطلاقًا من عام 2001م ضمن تقرير الأمم المتحدة حول تنفيذ برنامج العمل الدولي للشباب¹⁰. الذي أصل للمفهوم انطلاقًا من مقومات أساسية لقياس درجة استفادتهم من الموارد العمومية. وللرفع من دورهم في الممارسة الديمقراطية. ولتقوية مهاراتهم وقدراتهم بشكل يعزز من فرص تأثيرهم في السياسات العمومية. وفي السنة الموالية طالب برنامج الأمم المتحدة للتنمية دول العالم بتخفيض سن المشاركة الانتخابية رابطًا بين عزوف الشباب وممارسات سياسية غير سليمة تُحد من مستوى مشاركته.

ولتفعيل التمكين السياسي للشباب. شهد عام 2013م اتخاذ عدة إجراءات لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشاركة السياسية للشباب. وفي السنة نفسها تم وضع خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب (2013) التي حفزت الأجيال الشابة على الـسهام الفاعل في عمليات التنمية وفي تدبير الشأن العام. وفي ضوء هذه الخطة وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول إستراتيجية للشباب (2014-2017) تحت عنوان «شباب ممكن مستقبل مستدام». وأوصت بعدة تدابير لتحسين المشاركة السياسية للشباب مثل توحيد السن الأدنى للتصويت مع سن الأهلية الأدنى للترشح للانتخابات. وإقرار حصص مخصصة للشباب في قوانين الانتخابات. مع الدعوة لمعالجة العوائق القانونية التي تقف سدًا منيعًا أمام توسيع مشاركة الشباب. وتقديم الدعم للمنظمات الشبابية¹¹.

9 أُلغاراتي. مراد. (2011). التمكين السياسي للشباب دليل تدريبي. مؤسسة المستقبل. صنعاء. ص. 23.

10 قاسم. عبد اللطيف. (2018). رصد وتتبع السياسات العمومية على المستوى المحلي. منتدى بدائل المغرب. ص. 23.

11 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية: دليل الممارسات السليمة. نيويورك. ص. 4.

ولتنفيذ هذه الإستراتيجية، أطلقت الأمم المتحدة عام 2016م برنامجًا عالميًا للشباب من أجل التنمية المستدامة والسلام ركز على تعزيز المشاركة المدنية والسياسية. عبر العديد من الحملات الداعية إلى تعزيز النهوض بحق الشباب في الترشح للمناصب العامة ومعالجة معضلة تفشي التمييز على أساس السن، وذلك في إطار من التنسيق والتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي. وهذا الأخير أطلق عدة مبادرات لتعزيز مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية. لعل أبرزها إنشاء المنتدى الدولي للبرلمانيين الشباب في 2012 تفعيلاً للقرار الصادر في دورته الثانية والعشرين بعد المائة عام 2010م.

وإضافة إلى هذه المبادرات، فقد صدرت عدة اتفاقيات وقرارات عن الأمم المتحدة تدعو لتعميق الوعي بأهمية مشاركة الشباب. لكن رغم هذه الجهود، فقد ظل ولوج الشباب للمجال السياسي على الصعيد العالمي يتسم بالضعف، وإذا أردنا استعمال المعيار الموصى به، فإن الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة لا يشكلون سوى نسبة 1.9% من أعضاء البرلمان عبر العالم، ولا يوجد برلمانيون أصغر من 30 سنة في أكثر من 80% من الغرف الأولى لبرلمانات العالم¹². وبحسب معطيات الاتحاد البرلماني الدولي فإن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 44 سنة لا يمثلون سوى 26% من نواب العالم، لكن هذا المؤشر قد يكون تضليليًا، لأنه من غير المعقول أن نضع في خانة الشباب من تجاوز سن الأربعين، كما تُظهر الإحصاءات المتعلقة بالنواب الشباب عبر العالم، والتي تعرف تذبذبًا واضحًا تبعًا لتغيير عتبة السن، كما هو الحال بالنسبة للمغرب، الذي يحتل المرتبة 63 عالميًا في تمثيلية الشباب بالبرلمان اعتمادًا على عتبة 45 سنة كحد أقصى، غير أنه بالاستناد إلى عتبة 40 سنة يتراجع ترتيب المغرب ليحتل المرتبة 67 على الصعيد الدولي¹³. وهذا يقودنا للحديث عن التجربة المغربية في التمكين السياسي للشباب ومدى استجابتها للالتزامات الدولية وللأولويات الوطنية بهذا الخصوص، في ظل دستور جديد يركز على المشاركة وعلى منح موقع متقدم للشباب في منظومة التدبير العمومي.

2.2. المطلب الثاني: تحولات المشاركة السياسية للشباب بالمغرب ومآلاتها

عرفت الدينامية السياسية للشباب تفاوتات متباينة في مختلف مراحل التطور السياسي للمغرب بعد الاستقلال، فعلى الرغم من الإسهام الفعلي لهذه الفئة في تحريك المجال السياسي والانتخابي فإن وجود الشباب في المؤسسات التمثيلية ظل متواضعًا. الأمر الذي استوجب سن تدابير جديدة في ضوء التوجهات الدستورية والالتزامات الدولية والتبعات الناجمة عن إقصاء الأجيال الاجتماعية الجديدة التي تملك من الكفاءة وحسن المواطنة ما يؤهلها لمد التدبير العمومي بخبرات نوعية.

ومع بداية الألفية، وفي خضم تحول سياسي تفاعلت فيه ديناميتين أساسيتين: إرادة ملكية بتوسيع مجالات المشاركة في تدبير الشأن العام، ودينامية التناوب التوافقي، فقد تبلور مفهوم التمكين السياسي انطلاقًا من عدة خطب ملكية ومبادرات حكومية، مثل الاستشارة الوطنية الأولى التي أطلقتها وزارة الشباب والرياضة عام 2001م و2002م، وأسوة ببعض النظم الديمقراطية

12 المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. (يونيو، 2017). المشاركة السياسية للشباب. ستوكهولم، ص. 2.

13 Union interparlementaire. (2016). La représentation des jeunes dans les parlements nationaux. Genève, pp. 27-29.

تبنى المغرب آلية الكوتا بمنح المرأة حصة من 30 مقعداً في مجلس النواب¹⁴، ويؤشر هذا التحول إلى بداية الاقتناع بدور التشريع في تصحيح اختلالات المشاركة السياسية في اتجاه استيعابها لمتخلف التعبيرات الاجتماعية، من خلال التدخل لفرض مقاربة النوع في العملية الانتخابية عن طريق تعزيز المشاركة السياسية لفئات معينة من المجتمع كالشباب والمرأة¹⁵.

وتفاعلاً مع توصيات الأمم المتحدة الصادرة عام 2002م بخصوص إقرار تدابير فعالة للرفع من مشاركة الشباب فقد التزم المغرب في كانون الأول (ديسمبر / دجنبر) من السنة نفسها بتخفيض سن التصويت إلى 18 سنة، لكن هذا القرار لم يغير الكثير في المشهد السياسي، حيث لم تتخط نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لشهر أيلول (سبتمبر / شتنبر) عام 2002م عتبة 50% إلا بقليل، فبالرغم من تقلب موازين القوى السياسية ودخول تيارات سياسية كانت تقود الشارع فإنها لم تغير الشيء الكثير في الساحة ولم تحقّق الاكتساح الانتخابي الذي كانت تتوهمه، فتبعاً للإحصاءات الرسمية فإن أقوى حزب سياسي لم يحصل في هذا الاقتراع إلا على 10% من مجموع عدد الناخبين¹⁶.

وفي ظل هذا الواقع، ظل رهان العدالة التمثيلية حاضراً في الخطاب الرسمي، حيث دعا جلالة الملك في خطابه أمام البرلمان عام 2008م إلى تقليص سن الترشيح، غير أن هذا الإجراء لم يساهم في الرفع من نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية عام 2009م، حيث لوحظ عزوف انتخابي مكثف كاد أن يتحول إلى مقاطعة لصناديق الاقتراع بعد أن صوتت 37% فقط من الهيئة الناخبة، وهذا العزوف يمكن اعتباره أيضاً نوعاً من أنواع الاحتجاج السلبي على نسق لم يعد الشباب يؤمنون به¹⁷.

وفي تقريرها الصادر عام 2010م حول النهوض بفرص مشاركة الشباب، وقفت وزارة الشبيبة والرياضة على طبيعة العروض المقدمة للشباب مؤكدة على متطلبات تمكينهم سياسياً، وإلغاء الرؤية حول هذا الرهان فقد تم تنظيم 16 ملتقى جهويًا شارك فيها ما يناهز 4500 شاب وشابة لاستعراض ومناقشة احتياجات الشباب، توجت بعقد المناظرة الأولى حول الشباب في أيار (مايو / ماي) عام 2011م، والتي تميزت بمشاركة ما يزيد على 700 شاب وشابة خرجت بمجموعة من التوصيات لتعزيز التأثير الشبابي في القرار العمومي، وفي مرحلة ثانية، وبعد التحولات التي ترتبت عن الربيع العربي، كصدور دستور جديد وتشكيل حكومة جديدة، عُقدت مشاورات وطنية جديدة في إطار الحوار الوطني للشباب المنظم بتاريخ 22 أيلول (سبتمبر / شتنبر) عام 2012م، والذي شهد مشاركة وازنة ما يزيد على 27000 شاب وشابة من مختلف جهات المملكة.

ولقد صيغ دستور عام 2011م في سياق شبابي بامتياز لأن الزخم الشعبي الذي أسس له وواكبه كان بتأثير من الشباب، ولذلك فقط يمثل إلى حد كبير مطالب هذه الفئة، حيث تعزّز

14 عاشور، سعاد. (2017)، نظام الكوتا والمحاصصة للتمكين السياسي للمرأة، مجلة العلوم السياسية، ع. 2، السنة الثانية، ص. 30.

15 الرحموني، خالد. (2017)، دور التدابير التشريعية في التمكين السياسي للمرأة بالمغرب: مساهمة في تقييم تمثيلية المرأة من خلال انتخابات 2011، المجلة المغربية للعلوم القانونية والاقتصادية، ع. 1-2، ص. 17.

16 حمزاوي، زين العابدين حمزاوي. (2007)، الأحزاب وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 16، ص. 124.

17 وزارة الشباب والرياضة المغربية. (2014)، الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومنفتحة، ص. 51، تاريخ الاطلاع 15 مارس، 2021 من http://www.mjs.gov.ma/sites/default/files/strat-gie_de_jeunesse.pdf

الإطار التشريعي للتمكين السياسي للشباب، بالتأكيد في الفصل الثالث والثلاثين على ضرورة توسيع وتعميم مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للبلاد، وعلى تقديم المساعدة لأولئك الذين تعترضهم صعوبة في التكيف المدرسي أو الاجتماعي أو المهني، كما تعزز الهيكل المؤسسي الذي يُوَظِر إدماج الشباب في الحياة العامة بالتنصيص على إحداث مجلس استشاري للشباب والعمل الجماعي، كهيئة وطنية استشارية مكلفة بحماية الشباب وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية، وبروح المواطنة المسؤولة¹⁸، وبتقديم اقتراحات حول أي موضوع اقتصادي واجتماعي وثقافي يهم مباشرة النهوض بأوضاع الشباب والعمل الجماعي¹⁹.

وللارتقاء إلى مستوى هذه الرهانات، تم إقرار آلية استثنائية لتدعيم ولوج الشباب للحياة السياسية والرفع من نسبة وجودهم في المؤسسة التشريعية، حيث تم تعديل القانون التنظيمي لمجلس النواب بتخصيص حصة من ثلاثين مقعداً للشباب ضمن الكوتا المخصصة للدائرة الانتخابية الوطنية التي تضم 90 مقعداً، مع اشتراط عدم تجاوز عتبة الأربعين سنة وتمثيلهم كل جهات المغرب²⁰، وهو المقتضى الذي حظي بموافقة القضاء الدستوري، باعتبار تحفيز المشرع إرادياً لمرشحيين من فئة عمرية معينة يسعى إلى تحقيق غاية دستورية مقررّة، ويعد تكريساً لإحدى المبادئ الكبرى التي بنى عليها الدستور التي بمراعاتها تتحقق المصلحة العامة²¹.

وفي خضم هذا النفس الإصلاحي، تنامي الإسهام الشباب في مختلف المجالات، ومن ضمنها المجال السياسي، ففي سياق التحضير للانتخابات الأولى في ظل الدستور الجديد لوحظ تصاعد الحس السياسي لدى الشباب، وتجلّى ذلك في ارتفاع نسبة الانتماء إلى الأحزاب السياسية والوجود ضمن اللوائح المحلية، وفي تتبع ومراقبة الانتخابات كمرقبين لأحزابهم أو في إطار الملاحظة المستقلة، مع وجود تباينات في إيقاع ومدى هذه الدينامية التي لم تشمل بالقدر الكافي شباب العالم القروي²²، لكن نتائج انتخابات 25 تشرين الثاني (نوفمبر / نونبر) عام 2012م لم تعكس هذا الحراك، إذ استمر ضعف تمثيلية الشباب في مجلس النواب بحكم استمرار ترؤس الشيوخ للوائح الانتخابية مقابل تذييل الشباب في رتب متدنية لمجرد التماهي مع استحقاقات المرحلة.

وبدلاً من سن تدابير أخرى تعويضية، فقد طغى التوجه نحو إلغاء كوتا الشباب لولا ترفع شبيبات الأحزاب والبرلمانيين الشباب لدى زعماء الأحزاب ولدى رئيس الحكومة، وهو الضغط الذي أثمر الإبقاء على «حصة» الشباب في الانتخابات التشريعية عام 2016م، وهي الانتخابات التي لم تخرج عن سابقتها من حيث نسبة تمثيل هذه الفئة، فإذا ما تجاوزنا كوتا الثلاثين مقعداً - التي تضمن الولوج الآلي - فإن الأرقام تبين ضعف ولوج الشباب عبر اللوائح المحلية، حيث صُنّف المغرب عام 2016م في المرتبة 120 من أصل 183 بلداً في مؤشر تنمية الشباب²³، وجاء خلف

18 دستور المملكة المغربية. (2011). الفصل 170.

19 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. (2018). مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي. تقرير. إحالة ذاتية رقم 13/2018، الرباط، ص. 15.

20 المادة 23 من القانون التنظيمي المغربي رقم 11-27 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-11-165 صادر في 16 من ذي القعدة 1432 (14 أكتوبر، 2011) المتعلق بمجلس النواب.

21 قرار المجلس الدستوري المغربي رقم 17/811 بتاريخ 13 أكتوبر 2011. جريدة رسمية عدد 5987 بتاريخ 17 أكتوبر 2011.

22 وزارة الشباب والرياضة المغربية. مرجع سابق.

23 Commonwealth Secretariat. (2016) Global Youth Development Index and Report 2016. p. 124.

غالبية دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الدخل المتوسط ومنها الأردن في المرتبة 114 وتونس في المرتبة 110 ولبنان في المرتبة 76. ويسمح هذا المؤشر بإجراء مقارنات بين الدول وقياس التطور المسجل في خمس مجالات أساسية من ضمنها المشاركة السياسية، ويعكس هذا التصنيف حاجة المغرب إلى مبادرات أكثر فعالية لتحسين مؤشرات مشاركة الشباب وانخراطهم في الحياة العامة وخلق فرص جديدة لإيصال أصواتهم على المستوى الوطني والجهوي والمحلي²⁴. وعلى المستوى الترابي، عملت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية الصادرة عام 2015م على تعزيز إشراك الشباب، بالتنصيص على إحداث هيئات استشارية لتمثيل المجتمع المدني، كالهيئة المكلفة بدراسة وتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع التي تشمل جميع الجماعات الترابية، وهيئات أخرى تقتصر على الجهات يبرز فيها بشكل واضح حضور الشباب مثل الهيئة الاستشارية المختصة بدراسة القضايا المتعلقة باهتمامات الشباب والهيئة الاستشارية المكلفة بتأطير العلاقة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة التي تهتم بدراسة القضايا الجهوية ذات الطابع الاقتصادي. وعلى الرغم من التفاوت المسجل في تجسيد هذه الآليات بحكم التباين في معايير التمثيلية والقدرة الترابية وطبيعة التوافقات داخل المجالس المنتخبة، فإن هذه الهيئات تشكل فرصة لإشراك الشباب في التدبير الترابي من موقع الاستشارة، الأمر نفسه بالنسبة للآليات التشاركية للحوار والتشاور بخلق مجالس للمجتمع المدني ومجالس جماعية للشباب شكلت في العديد من الجماعات الترابية إطاراً للتمرّن على المسؤولية الجماعية وللإنصات لتطلعات الشباب.

وفي سياق التمهيد لانتخابات عام 2021م تم التخلي عن الكوتا المخصصة للشباب التي أضيفت للحصة المخصصة للنساء، بحيث نص القانون التنظيمي لمجلس النواب على استبدال اللائحة الوطنية بلوائح جهوية مخصصة للنساء، وتم توزيع المقاعد التسعين المخصصة لللائحة الوطنية على الجهات الاثنى عشرة بحسب الوزن الديموغرافي لكل جهة²⁵. وعلى الرغم من ارتفاع دينامية الترشيح الشباب حيث إن الترشيحات تجاوزت ما كانت تسمح به لائحة الشباب الخاصة التي لم يعمل بها خلال هذه الاستحقاقات²⁶. فإن النتائج أفرزت تراجع تمثيل الشباب بمجلس النواب حيث انتقلت نسبة البرلمانيين أقل من 35 سنة من 10% تقريباً عام 2016م إلى حوالي 8% عقب اقتراع 8 أيلول (سبتمبر / شتنبر) 2021م²⁷. في ظل إحجام جل الأحزاب عن ترشيح الشباب على رأس اللوائح بالدوائر الانتخابية التي تمنح حظوظاً أقوى للفوز.

ولكن، على خلاف ذلك، فقد شهدت الانتخابات المحلية دينامية شبابية مهمة أفرزت انتقال نسبة الشباب البالغين بعمر 35 سنة فأقل بالمجالس الجهوية من حوالي 10% إلى أكثر من 12%. مع تمكن عدد مهم من الكفاءات الشابة من تصدر المشهد التمثيلي والوجود في مناصب المسؤولية الانتدابية، ومن شأن نجاح هؤلاء في التدبير، وفي الحفاظ على تراباتهم السياسية

24 منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2017). مشاركة الشباب في الحياة العامة في الأردن والمغرب وتونس. برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص. 4.

25 المادة الأولى من القانون التنظيمي المغربي رقم 04.21 القاضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب، جريدة رسمية عدد 5، 6987، 5 شوال 1442 (17 ماي 2021)، ص. 3405.

26 النايدي، مريم. (5 سبتمبر، 2021). المرشحون الشباب بانتخابات المغرب.. طرح جديد وسط البرامج التقليدية. موقع الجزيرة، تاريخ الاطلاع 12 نوفمبر، 2021 من <https://bit.ly/3llr4s>

27 وزارة الداخلية المغربية. (2021). توزيع البرلمانيين حسب الفئات العمرية. بوابة الانتخابات، تاريخ الاطلاع 12 نوفمبر، 2021 من <https://bit.ly/3pMbTLN>

والاجتماعية أن يضاعف من طلب الشباب على السياسة، وأن يساهم في «تشبيب» المجالس المحلية المنتخبة ومدّها بطاقات تدبيرية جديدة متمرسة في المجالات المهنية والجموعية. ونشير كذلك إلى استمرار بعض الإجراءات ذات الطابع التقني أو المسطري، ولكن لها حمولة تفضيلية لفائدة الشباب في ظل التحولات الجارية، خاصة فيما يتعلق بمعيار الحسم في حال تعادل الأصوات عند انتخاب هياكل الجماعة، فبدل اعتماد معيار العضو الأكبر سنًا فقد تم الارتكاز على الأصغر سنًا. صحيح إنه إجراء شكلي في ظاهره، لكن مفعوله قد يكون مؤثرًا في بعض السياقات، حيث تمكن العديد من الشباب من ترؤس بعض المجالس الجماعية نتاج احتدام التنافس بين «المتبارين الكبار» عقب انتخابات عام 2021م.

3. المبحث الثاني: خلفيات ضعف المشاركة السياسية للشباب بالمغرب ومدخل التمكين

لم تسفر التدابير الرامية لتوسيع المشهد السياسي عن تمكين فعلي لفئة الشباب من الولوج للمجال العام، فعلى الرغم من بعض الثمار الإيجابية لتجربة الكوتا فإنها ظلت قاصرة عن تشبيب المشهد التمثيلي نتاج عوامل متعددة ذات امتدادات سياسية وسوسولوجية (المطلب الأول). هذا المآل كانت له تكلفة ديموقراطية وتنموية ثقيلة للغاية أصبحت تفرض سن تدابير جديدة ضمن خطة شاملة تدمج الأبعاد التشريعية بالسياسية بالتواصلية، في أفق منح موقع الصدارة للشباب في بنية المؤسسات التمثيلية وفي أجندة السياسات العمومية (المطلب الثاني).

3.1. المطلب الأول: حدود وعوامل ضعف المشاركة السياسية للشباب بالمغرب

تظهر القراءة الكمية لنتائج الانتخابات الإسهام النسبي لنظام الكوتا الموجه للشباب في الرفع من نسبة وجودهم في المؤسسة التشريعية وخاصة في الغرفة الأولى، حيث لم يكن بإمكان الشباب - في إطار السياقات الحالية - الوجود بنفس النسب الموجودة حاليًا داخل مجلس النواب؛ لولا هذه الإمكانية المرحلية²⁸، التي نوّعت إلى حد ما التركيبة العمرية لمجلس النواب لتشمل مثلي الشباب مقارنة بالمراحل السابقة التي كان يهemin عليها بشكل كلي «شيوخ الانتخابات».

وإذا تجاوزنا الإشكالات المتعلقة بتحديد العتبة الزمنية لمرحلة الشباب، يُمكن القول إن التحسن النسبي في تمثيلية الشباب بالبرلمان قد أسهم في إيجاد دينامية لافتة، من حيث تعزيز جاذبية المؤسسة البرلمانية وتقريب وظيفتها من اهتمامات الشباب وتغذية ثقافتهم القانونية، ونقل مطالبهم للمؤسسة التشريعية في إطار أدوار التشريع والرقابة والتقييم، والعمل المستمر داخل اللجان وفي الفضاء العام، حيث أسهم الشباب الممثلون بمجلس النواب في إغناء النقاش العمومي عبر منصات التواصل الاجتماعي ومن خلال تمثيل أحزابهم في البرامج الإعلامية المتصلة بمناقشة قضايا الساعة، وفي دعم ومواكبة الجمعيات التي ينتمون لها أو الموجودة في مناطق تأثيرهم.

إضافة إلى العمل الفردي، فقد تم تسجيل بوادر للعمل الجماعي بالمشاركة في فعاليات دولية

28 خيي، أسامة. (29 سبتمبر، 2016). التمكين السياسي للشباب والنساء عبر اللوائح الوطنية أحدث دينامية جديدة داخل مجلس النواب. أحداث أنفو. تاريخ الاطلاع 12 مارس، 2021 من <https://bit.ly/3bAeIPU>.

ووطنية في إطار الجمعية المغربية للشباب البرلمانيين، والتي أسهمت في مواكبة عدة مبادرات كإحداث برلمان مغربي للشباب يتألف من 250 مقعداً يتوزعون على أربع لجان كإطار يحاكي عمل البرلمان. ويستهدف تشجيع مشاركة الشباب في الحياة السياسية وتعزيز إسهامهم في النقاش العمومي عبر اعتماد آلية الحوار والمبادئ الديمقراطية في الاختيار. فقد تم انتقاء الأعضاء بعد ترشيحات اشترط فيها إلى جانب السن عدم الانتماء لحزب معين لضمان استهداف الفئة غير المنتمة. مع تنظيم النقاشات ضمن دورة تشريعية تمتد لسبعة أيام يسبقها يومان من التدريب على آليات العمل البرلماني²⁹.

وفي الوقت الذي كان يُراهن فيه على الكوتا في دعم وجود الشباب في مختلف منافذ العمل السياسي، فإنها لم تسهم في تحقيق الرهانات الديمقراطية المتوخاة منها. في ظل تصلب الآلة الحزبية واستمرار ضعف وجود الشباب في هياكل الأحزاب. بل حتى التنظيمات الشبابية أصبح يسيطر عليها في الكثير من الأحزاب أشخاص لا تربطهم بفترة الشباب ورهاناتها أية صلة، وهو ما يعني وجود مفارقة صارخة بين توجه تشريعي لتشبيب المشهد التمثيلي وبين تزايد سطوة «الشيوخ» على القرار الحزبي. وفي ظل هذه البيئة فقد أصبحت الكوتا منفذاً لتكريس الربيع الانتخابي.

وهذا التمظهر، يحيلنا على الخلفيات التاريخية لتهميش الشباب سياسياً، بحكم احتكار الأبناء المؤسسين للفعل الحزبي الذين طالما استثمروا بشكل مبالغ فيه الكفاح الوطني والسياسي الذي خاضوه لمنع كل منافسة للجيل الجديد. من منطلق الوصاية على إرث الحزب والوفاء لمرجعياته وماضيه النضالي، وهو ما يستبطن عدم الاقتناع بأهلية الشباب لحمل المشعل، وحتى لو أعطيت لهم بعض الفرص فتحت وصاية شيوخ الحزب، الذين كما يوزعون التزكيات فهم يوزعون التوجيهات وخريطة العمل. وهنا تصبح التشكيلات السياسية تسير على نهج الزوايا في أعمال منطوق الشيخ والمريد. بحيث يصبح المرور إلى التمثيلية التنظيمية والاندماجية يتوقف على رضى زعماء الأحزاب وليس على الحنكة التدبيرية والسياسية.

ولكن في المقابل ثمة عوامل سياسية أخرى ترتبط بالشباب، من حيث محدودية الاهتمام بالشأن العام، وضعف ثقتهم في المؤسسات التمثيلية وانخراطهم في الأحزاب السياسية ما يحد من تأثيرهم في القرار الحزبي، لأن وجود عدد قليل من الشباب في هياكل الأحزاب لا يمنحهم القوة الضاغطة والترافعية الكافية للتأثير في القرار الحزبي ولتجديد دوران النخب، ما يجعلهم لقمة سائغة بيد «محترفي السياسة» الذين غالباً ما يوظفونهم في «أعمال السخرة السياسية» بتوزيع المنشورات ورفع اللافتات والصدح بالشعارات على هامش الحملة الانتخابية و«اللقاءات التواصلية»، وهي مشاهد غالباً ما يكون لها تأثير سلبي بليغ في تنفير الشباب من العمل السياسي.

وهذا التحليل يقودنا إلى مناقشة عوامل ذات جذور سوسولوجية تتمثل في هيمنة عقلية الشيوخ التي تربط النضج السياسي والفكري ببلوغ عتبة عمرية معينة تخوّل صاحبها «إنتاج المعنى السياسي» والقدرة على التصرف والتدبير، وهو تصور استعلائي يوحى بممارسة نوع من السلطة الأبوية التي تنتظر من الشباب التشبع بقيم الرزانة والنضج والحكمة حتى يكونوا مؤهلين لتمثيل الأمة، ويرتبط هذا التصور ببعض ترسبات النظام الأبوي القائم على تفضيل

29 المركز الدولي للقوانين غير الربحية (ICNL). (2020). دليل المشاركة العامة الفاعلة للشباب. ص. 12.

الذكور والأكبر سنًا واستغلال القرابة وأخلاقياتها واصطلاحاتها لتشريع السيطرة القائمة على أسس النوع الاجتماعي والعمر ومأسستها³⁰. بحيث يبقى الشباب - وفقًا لمساكنات للنظام البطريركي - غير قادرين على القيادة بحكم السن. بغض النظر عن الكفاءة والقدرة والخبرات والمعرفة³¹.

وإن التقدم الحاصل في تجسيد الحداثة السياسية هو عبارة عن شجرة تخفي غابة الثقافة البطريركية والتي لازالت تضرب بأطنابها في شتى واجهات الحياة العامة. وفي ظل استمرار مظهرات هذا النزوع الوصائي وسيطرة النخبة التقليدية على المؤسسات السياسية والحزبية. ويمكن القول إن ما يجري من مبادرات لتدعيم دور الشباب هو استهداف وليس تمكينًا³². وهذا الإشكال يأخذ أبعادًا عميقة على المستوى المحلي باستحضار موقع الأعيان في منظومة التدبير الترابي. من خلال احتكار بعضهم للمسؤولية في مختلف مستوياتها التنظيمية والانتدابية وكأنها إرث عائلي محفوظ لا تناله المنافسة من بين يديه ولا من خلفه. والتصدي المستمر للحيلولة دون مزاحمة الشباب لنفوذهم. الذي قد يتحول في سياقات معينة إلى ما يشبه «إقطاعات سياسية» يذودون عن حماها بمختلف طرق الترغيب الفج تارة أو الترهيب الناعم تاراتٍ أخرى.

وإن «كوتا» الشباب كإجراء تمييزي مؤقت يمكن أن يساهم في إغناء المشهد التمثيلي بوجوه شابة طموحة وفي تعزيز ثقة الشباب في المؤسسات الرسمية. لكن المشكلة تكمن في جعل الكوتا المدخل الوحيد لتعزيز التمثيلية السياسية للشباب والطريقة المثلى لتقوية وجودهم بالمؤسسات التمثيلية. وهذا التصور يناقض الرؤية الدستورية ويتناقض حتى مع الغاية من إقرار منطبق المحاصصة كإجراء تحفيزي انتقالي. بدل أن تتحول إلى منفذ لتغلغل الريع السياسي. حيث تعاملت معها عدة أحزاب بطريقة غير ديمقراطية. كأداة لترقية أشخاص معينين وإزاحة آخرين. أو إدماج الغاضبين بكيفية تضمن الولاء والتقرب وفقًا للخصوصيات العائلية والشخصية على حساب رهانات الديمقراطية وتدعيم انفتاح المشهد التمثيلي والسياسي.

وبعبارة أخرى. يمكن القول إن جزءًا من معضلة المشاركة السياسية بالمغرب يرتبط ب«العزوف الانتخابي». حيث عرف معدل المشاركة في الانتخابات تراجعًا تدريجيًا بشكل يعاكس الإصلاحات الجارية وارتفاع سقف الرهانات السياسية ومطالب الفاعلين فيما يخص تجديد المنظومة السياسية. ما يطرح أسئلة مؤرقة حول محدودية العرض السياسي³³. ومن شأن تقديم عرض سياسي متجدد وذي مصداقية ومرتكز على أدوات التواصل الملائمة أن يفتح الباب أمام أشكال جديدة لانخراط الشباب. مع العمل على تعزيز هذا العرض من خلال تحسين تمثيلية المجتمع داخل المؤسسات المنتخبة. لا سيما تمثيلية الشباب³⁴. ولتحقيق هذه الرهانات يتعين سن إصلاحات جديدة تسمح بمواجهة الإكراهات الحقيقية التي تواجه هذه الفئة في مختلف تجلياتها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

30 Joseph, S. (1993). Gender and relationality among Arab families in Lebanon. *Feminist Studies*, 19(3), 465-486.

31 أدريانا. قبيعة؛ وآخرون. (2016). قاموس الجندر. ترجمة جورج فريجي. مركز دعم لبنان. بيروت. ص. 74.

32 ألغاراتي. مراد. مرجع سابق. ص. 24.

33 Zerhouni, S. (2017). Explaining Youth Participation and Non-Participation in Morocco. *Istituto Affari Internazionali (IAI)*, Roma, p. 17.

34 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. مرجع سابق. ص. 46.

2.3. المطلب الثاني: مداخل التمكين السياسي للشباب بالمغرب في ظل التحولات الجارية

على الرغم من الإصلاحات القانونية والسياسية المتواصلة فإن وجود الشباب ضمن المشهد المؤسساتي والتمثيلي ظل محدودًا، وهو ما يطرح على المحك محدودية التدابير المتخذة لتعزيز المشاركة السياسية وضعف آثار المقاربة المعمول بها في التمكين السياسي للشباب، والذي يُعد المؤشر الحقيقي لقياس مدى انفتاح وتجدد المشهد السياسي وما يحركه من أدوات وما ينجم عنه من مؤسسات تمثيلية. من المفترض أن تعكس الثراء والتحول الذي يطبع التركيبة السكانية للبلاد ورهاناتها.

وإن التمكين السياسي ليس مجرد إجراءات معزولة أو مقتضيات تشريعية استثنائية، بل هو رهان إستراتيجي يتعين أن يُوجه منظومة التمثيل والمسؤولية بالمغرب في المراحل القائمة. في ظل متغيرات دولية ووطنية أصبحت تفرض إدماج الشباب في صلب العملية السياسية في مختلف تجلياتها ومستوياتها. على اعتبار أنهم الفئة المهيمنة في المجتمع والأكثر تضررًا من المشاكل القائمة، والأقدر على إعادة توجيه القرار العمومي ليقدم الشرائح الاجتماعية الواسعة في أفق تحقيق العدالة والمساواة والحرية بين مختلف الأجيال والفئات.

ووفقًا لهذا المنظور، يجب النظر للمشاركة السياسية من عدة زوايا متكاملة حتى تسعف في ربح رهانات التحول الديمقراطي. على اعتبار أن المشاركة السياسية هي في نفس الوقت مرآة عاكسة لتطور الممارسة السياسية وفعالية الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية، وهي كذلك أداة لتجسيد المواطنة، ولتنمية الثقة بين المواطن والدولة وتصحيح معادلات التخبیب السياسي الختلة بفعل قيادة نخبة قديمة لمرحلة جديدة لها رهاناتها الختلفة، ولذلك يجب تدعيم المشاركة السياسية عبر مداخل جديدة حتى تكون فعالة ومجدية.³⁵

ولعل مدخل التمكين القانوني ما زال مطروحًا بقوة، لكن هذه المرة من خارج منظومة المحاصصة المقيتة، بحكم مخاطر تشكل جيوب الريع السياسي كما أرهصت لذلك تجربة الكوتا السياسية في المراحل السابقة، وذلك من خلال سن إجراءات تصحيحية ذات أثر مستدام من شأنها استرجاع الثقة في المؤسسات المنتخبة وفي العملية الديمقراطية ككل، عبر تعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة وضمان شفافية وسلامة العمليات الانتخابية وإيجاد آليات للرفع من مشاركة وتمثيلية الشباب والنساء سواء في الهيئات التقريرية للأحزاب أو في الهيئات المنتخبة.³⁶ وعلى المستوى الأول يتعين تعديل قانون الأحزاب السياسية، بمراجعة المقتضيات الخاصة باستحضار مقاربة النوع وإدماج الشباب في مختلف الهياكل والمسؤوليات الحزبية كشرط للحصول على الدعم، مع تعديل بعض مقتضيات الأنظمة الداخلية لمجلسي البرلمان لتستوعب انشغالات الشباب، من خلال خلق لجان خاصة مكلفة بمعالجة اهتمامات الشباب والتشاور مع المنظمات الشبابية حول السياسات العمومية الموجهة لهذه الفئة.³⁷

35 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، ص. 159.

36 وزارة العدل والحريات المغربية. (2014). خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2014-2017، ص. 34.

37 Union interparlementaire (1 avril, 2010). La participation des jeunes au processus démocratique: résolution

وعلى المستوى الثاني، يتوجب تجاوز الجانب الكمي والعددي إلى الفعالية والجودة في الأداء، بما يعزز من مشاركة الشباب في الحياة السياسية ويعطيها مدلولاً أفضل³⁸. ومن بين الإجراءات التفضيلية التي من الممكن أن تساهم في تشبيب المشهد الانتخابي يمكن فرض وجود الشباب في اللوائح المحلية في ترتيب متقدم، وفي إطار المقارنة نستشهد بالنموذج التونسي في انتخابات تونس الأخيرة بحيث تم اشتراط ضم القوائم الانتخابية على الأقل لمرشح واحد دون سن الثلاثين. وإذا كانت المؤشرات الخاصة بالنوع في المجال السياسي ما زالت تستوجب فرض الكوتا فيجب الحرص على تقنينها بإدخال شرط السن لضمان وجود الشباب لنزع فتيل الريع وتجنب إيجاد وضعيات تمييزية بدون أي رهان ديمقراطي.

وإن جزءاً من إشكاليات العزوف يرتبط بحديثات تعود لسياقات اجتماعية وسياسية تجعل الشباب غير مكترث بما يجري حوله من إصلاحات، ولذلك يمكن بشكل تجريبي فرض إلزامية المشاركة الانتخابية ضمن فترة محددة. وتظهر التجارب الدولية أن فرض إجبارية المشاركة في الانتخابات، على الرغم من الإشكالات التي تثيرها، فإنها تساهم في إرغام المواطنين وخاصة الشباب منهم على التعبير عن رأيهم بشكل مؤسسي، ليتحولوا لاحقاً إلى مسيسين ومؤثرين في الحقل الانتخابي نتاج الاعتياد والتمرس. ونشير إلى النموذج الأسترالي حيث الانتخابات والتسجيل إجباريان على كل مواطن بعمر 18 فما فوق. مع تتبع الأمر بخصوص فئة الشباب، عبر قيام لجنة الانتخابات الأسترالية بأنشطة مختلفة للتأكد من تسجيل الناخبين الشباب والناخبين لأول مرة والإبقاء على تفاصيل تسجيلهم محدثة³⁹.

وللتخفيف من «الطابع السلطوي» لهذا الإجراء يتعين مصاحبته بتدابير تواصلية محفزة، ونبقى دائماً مع التجربة الأسترالية التي واكبت شرط الإلزام بتنظيم عدة أنشطة لتحفيز الشباب على المشاركة السياسية. مثل «أسبوع سجل لتنتخب» حيث تعمل المدارس على تشجيع التلاميذ على ذلك عن طريق أنشطة يقودها الأقران. ونشاط «الأسبوع- صفر» الذي تُتاح من خلاله للطلبة فرصة التسجيل وطرح الأسئلة حول التصويت. إضافة إلى دعم مختلف المبادرات المدنية، مثل مبادرة «سجلني» لدعم الجمعيات الشبابية التي تسعى إلى تسجيل أكبر عدد ممكن من الشباب خلال عطلة نهاية أسبوع واحدة. ونشاط «ارقص وسجل» حيث تقوم محطة راديو شبابية ولجنة الانتخابات الأسترالية ومشاهير من الشباب في الوسط الموسيقي بتشجيع الشباب على التسجيل في اللوائح الانتخابية⁴⁰. وقد أدت هذه الأنشطة والفعاليات إلى الرفع من مشاركة الشباب في الانتخابات بأستراليا واحتلال هذه الأخيرة للرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر تنمية الشباب، والذي يستند بشكل أساسي إلى معيار المشاركة السياسية⁴¹.

وإن جانباً هاماً من ضعف المشاركة السياسية يرجع لمعضلة التواصل في ظل ضعف قدرات

adoptée par consensus par la 122ème assemblée. Bangkok, consulté le 11 mars, 2021 sur <https://bit.ly/3t3wDig>.

38 لكريني، إدريس. (25 سبتمبر، 2016). اللوائح الوطنية للشباب والنساء وسؤال التمكين. العمق المغربي. تاريخ الاطلاع 9 مارس، 2021 من <https://bit.ly/3cmxcn>.

39 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية: دليل الممارسات السليمة. مرجع سابق، ص. 4.

40 المرجع السابق.

41 Commonwealth Secretariat. op. cit, p.118.

التسويق السياسي لدى الأحزاب، ومحدودية اهتمام الإعلام الرسمي بتغذية ثقافة المشاركة، خصوصاً مع فئة أصبحت تمتقت الخطاب التقليدي الأمر وتقتنع بأشكال تمتلك الحجة الجديدة المرنة والنشطة؛ ولذلك يتوجب إغناء الحوار العمومي المحفز على المشاركة ببرامج نوعية تسهل ولوج مختلف الفاعلين للخدمات الإعلامية العمومية لتعزيز إسهامهم في تأطير المواطنين والمواطنات وتطوير التعددية والحكامة السياسية⁴².

وإن خفيز الشباب على المشاركة السياسية عمل متعدد المهام يتطلب مجهوداً بيداغوجياً وتدريبياً مهمّاً، ويحتاج إلى موارد وإمكانات كافية وملائمة، ونشير بهذا الخصوص إلى مقترح قانون تم تقديمه من أجل تمويل الأنشطة التكوينية والتأطيرية للمنظمات الشبابية الحزبية ودعم الملتقيات الوطنية والدولية⁴³، مع ربط التمويل العمومي لهذا النوع من الفعاليات بمؤشرات تتبّع في إطار دفاتر حملات واضحة، كما هو الحال مع صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء، والذي أسهم في إيجاد دينامية مهمة عبر ورش تدريبية ودورات تكوينية مكنت من نقل النقاش العام حول المساواة والمناصفة إلى داخل المؤسسات التعليمية ومختلف الأوساط الاجتماعية، ولكن مثل هكذا إجراء لا يعفي الأحزاب السياسية من دورها الدستوري في تأطير الشباب وتمرينهم على التشجيع بقيم المواطنة التي تعد دون شك الوقود المحرك لاجتهات المشاركة، والعكس صحيح فكلما خفت وهجها كلما تضاعف منسوب العزوف وعدم الثقة.

وموازة مع تعزيز الوجود في المشهد التمثيلي يتعين تأسيس السلطة الاقتراحية للشباب، على غرار التجارب الأوروبية الناجحة، حيث يتم التعامل مع الهيئات الشبابية كمؤسسات شريكة للحكومة في وضع السياسة العمومية الموجهة للشباب⁴⁴، ولهذا الغرض يتوجب توفير الشروط المثلى لإجراح دور المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، بجانب دعم وجودهم في مختلف هيئات الحكامة خاصة تلك التي تنتج الخبرة العمومية في مجال السياسات العمومية المرتبطة بالشباب والمؤثرة في مستقبلهم، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والأمر نفسه مع هيئة المناصفة باستحضار تمثيلية الشبابات.

وإضافة إلى تشبيب المؤسسات القائمة يمكن التفكير في آليات جديدة لضمان تمثيلية أكبر للشباب في شتى فروع العمل الوطني، مثل المبادرة إلى إحداث المنتدى الوطني للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالشباب، بما فيها الشباب المغربي المقيم بالخارج، ومأسسة آليات التشاور الرسمي وغير الرسمي مع فاعلي الحقل السياسي الوطني⁴⁵، وبالمرور على ذكر آليات التشاور العمومي من المهم استحضار معيار السن عند إحداث الآليات التي نص عليها الدستور في الفصل 13، والأمر نفسه على الصعيد الترابي بالنسبة للهيئات الاستشارية والآليات التشاركية للحوار والتشاور التي خدتها المجالس المنتخبة، عبر محورة شروط الانتقاء حول معايير النوع

42 وزارة الدولة المغربية المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني، (2017)، خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021، ص. 22.

43 مجلس النواب المغربي، (2019)، مقترح قانون تنظيمي يتعلق بتمويل المنظمات الشبابية والحزبية بتميم أحكام الفرع الأول من الباب الرابع من القانون التنظيمي 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما وقع تغييره وتنميه.

44 Mondiale, B. (2012). Royaume du Maroc. Promouvoir les opportunités et la participation des jeunes. Rapport No. 68731, p. 135.

45 وزارة الشباب والرياضة المغربية، مرجع سابق، ص. 30.

والسن للرفع من فعالية التدبير الترابي كرهان جوهري من أعمال أدوات المشاركة المواطنة، وخاصة على المستوى الجهوي الذي أصبح خيارًا مستقبليًا من شأنه تحويل الجهة إلى فضاء للتعبير والتمثيل السياسي⁴⁶.

وبشكل عام يتعين جعل مشاركة الشباب موجهًا إستراتيجيًا للفعل العمومي في مختلف مستوياته المركزية والترابية، التقريرية والاستشارية، الرسمية وغير الرسمية، ولعل هذا هو مغزى التمكين السياسي للشباب، الذي إن حقق بالقدر الكافي وبالكيفية المطلوبة سيسهم لا محالة في تجديد المنظومة الديمقراطية، بالرفع من كفاءة المؤسسات التمثيلية وفعاليتها في إنتاج سياسات عمومية ذات أبعاد ملموسة تحسن من ظروف عيش مختلف الفئات الاجتماعية، وفي مقدمتها الشباب التي يشكل قاعدة الهرم السكاني، وبهذا المعنى فالتمكين السياسي مرتبط أشد الارتباط بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

4. الخاتمة

4.1. النتائج

ظلت درجة إسهام المواطنين تشكل مؤشرًا مفصليًا للحكم على درجة تطور النظام السياسي وقياس التقدم الحاصل في إقرار الديمقراطية، ومدى جدية الضمانات الرامية لتكريس تمثيلية منصفة تعكس طبيعة الهندسة الاجتماعية والتحول الطارئ في التركيبة السكانية، من خلال استحضار مؤشرات الجنس والسن والانتماء الجغرافي، مع الأخذ ببعض المحاذير تفاديًا لتقييد العملية السياسية بنوع من المحاصصة التي تفرض توازنات سياسية قد تعصف بالوظيفة الديمقراطية للانتخابات، فالتجارب المقارنة التي بالغت في أعمال نظام الكوتا أصبحت تعاني من انحسار المجال الساسي بدل تحقيق رهانات التعددية والانفتاح التي تم توخيها، عبر استغلال القيادات الحزبية للمقتضيات التمييزية «للسطو» على المجال الانتخابي وتقييد ديناميات الولوج إلى المسؤوليات الوطنية، بشكل يجعل من زعماء الأحزاب بمثابة أعيان كبار يتحكمون في تزكية المقربين للولوج إلى المؤسسات التمثيلية عبر نافذة اللوائح الوطنية بناء على اعتبارات الولاء والرضى، وليس اعتمادًا على معايير الاستحقاق والكفاءة.

وانطلاقًا من هذا التصور، نرى أن التمكين السياسي للشباب هو حزمة متكاملة من التدابير التي لا تقتصر فقط على توسيع هوامش المشاركة السياسية وعلى تقوية قاعدة التمثيل السياسي، بل ينبني في المقام الأول على وضع قواعد وشروط واضحة تعطي مغزى ديمقراطي لهذه المشاركة بشكل يضمن إسهامها في تجديد النخب والارتقاء بمستوى مشاركة الشباب في مختلف مفاصل التدبير العمومي كالتعيين في المؤسسات العمومية والهيئات الاستشارية، وهذا يفرض إسناد الإصلاحات القانونية والتنظيمية بتغيير الثقافة الإدارية والسياسية السائدة، وجعلها تستوعب دور الشباب في تحقيق أولويات المرحلة ذات الصلة بالتنمية والحقوق والحريات وليس كواجهة لتأثير المشهد السياسي.

وهنا تبرز جدلية المشاركة والتغيير، فمن الصعب المراهنة على إجماع الإصلاحات الاقتصادية

46 وزارة العدل والحريات المغربية، (2011)، خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2011-2016، الرباط، ص. 29.

والسياسية التي انخرط فيها المغرب بنخب قديمة تنتمي من حيث رهاناتها إلى عهود سابقة، بل باستيعاب الأجيال الشابة الجديدة وفقاً لمقاربات النوع والاستهداف والتمييز الإيجابي في مختلف مستويات التمثيل؛ وطنياً من خلال سن تدابير تشجيعية لضمان ولوج الشباب لمجلس النواب خارج منطق الكوتا كتدبير استثنائي محدود في الزمن⁴⁷. والأمر نفسه بالنسبة لمجلس المستشارين الذي ظل بحكم خصوصيته «مجلساً للشيوخ». حيث أثرت بشكل كبير خلفيته «الكوربوراتية» كنادي للأعيان على محدودية تمثيلته للشباب.

ونؤكد بهذا الصدد على ضرورة تشبيب المؤسسات التمثيلية المحلية في ظل سيطرة الأعيان و«متهني السياسة» على المجال الانتخابي المحلي، ففي ظل الرهانات السياسية والتنموية لورش الجهوية المتقدمة وللإصلاحات المتعلقة باللامركزية يتوجب الحرص على تحقيق تمثيلية أكبر للشباب في الدوائر الجهوية والمحلية، لضمان ولوج الكفاءات الشابة للمجالس المنتخبة وإثرائها للتدبير الترابي، بحكم امتلاكها لخبرات ومقاربات جديدة ستسهم دون شك في فرز أمثل للمطالب المحلية الفعلية، ومن ثم القدرة على معالجتها بالفعالية والسرعة المطلوبتين.

4. 2. التوصيات

وبناء على ما توصل إليه البحث، ندلي ببعض التوصيات التي نراها ضرورية للارتقاء بالتمكين السياسي للشباب بالمغرب:

- الرفع من الفاعلية السياسية للشباب عبر تعديل القانون التنظيمي للأحزاب لجعل السن معياراً أساسياً في تولي المسؤوليات الحزبية بفرض حصة محددة للشباب داخل الأجهزة التقريرية للأحزاب.
- تشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات تصويماً وترشيحاً مع تقوية فرص ولوجهم للمشهد الانتخابي، عبر التزام الأحزاب السياسية بالتقيد بنسبة معينة من تمثيل الشباب ضمن اللوائح الانتخابية، مع تقييد الكوتا التشريعية الموجهة للنساء لتستفيد منها بالدرجة الأولى الشباب أقل من أربعين سنة.
- تقوية الطابع الديمقراطي للعملية الانتخابية بالحد من ظاهرة الجمع بين المسؤوليات الانتخابية ووضع حد لعدد الانتدابات من أجل إفساح المجال للشباب.
- مواكبة الشباب المترشحين في حملاتهم الانتخابية بتقديم الدعم المادي والتقني في ظل التفاوت في الإمكانيات التي غالباً ما تقود إلى نجاح أعيان الانتخابات.
- تثمين التجارب السياسية الناجحة للشباب وإبرازها إعلامياً سواء تعلق الأمر بالشباب البرلمانيين أو برؤساء المجالس المحلية.
- النظر لسياسات تمكين الشباب في تقاطعها وتكاملها، بحيث يصبح الارتقاء بالدور السياسي للشباب كتنويع للتقدم الحاصل في تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الإسراع بإخراج المجلس الاستشاري للشباب والمجتمع المدني، وتدعيم ديناميات انتظام الهيئات الشبابية ضمن شبكات موضوعية لتنظيم النقاش العمومي حول قضايا الشباب وانشغالاتهم.

47 أتركين، محمد. (2021). معجم الدستور المغربي. دار النشر المعاصرة، القنيطرة، ج. 1، ط. 1، ص. 320.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- أتركين، محمد. (2021). معجم الدستور المغربي. دار النشر المعاصرة، القنيطرة. ج. 1، ط. 1.
- أدرينا، قبيلة؛ وآخرون. (2016). قاموس الجندر. ترجمة جورج فريجي، مركز دعم لبنان، بيروت.
- ألفارتي، مراد. (2011). التمكين السياسي للشباب دليل تدريبي. مؤسسة المستقبل، صنعاء.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية. دليل الممارسات السليمة. إعداد أنا لورمان وترجمة أيمن حداد، نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2017). تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية: دليل الممارسات السليمة، نيويورك.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2016). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016، الشباب في المنطقة العربية: آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك.
- بوطالب، عبدالقادر. (مايو، 2019). الشباب والسياسي: طبيعة التمثلات وعوامل انحسار ظاهرة الانتساب الحزبي في المجتمع المغربي. مجلة سياسات عربية، ع. 38، ص. 63-74.
- التايدي، مريم. (5 سبتمبر، 2021). المرشحون الشباب بانتخابات المغرب.. طرح جديد وسط البرامج التقليدية. موقع الجزيرة. تاريخ الاطلاع 12 نوفمبر، 2021 من <https://bit.ly/3l1rl4s>.
- الجريدة الرسمية المغربية. مواد قانونية.
- حمزاوي، زين العابدين حمزاوي. (2007). الأحزاب وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب. المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 16، ص. 124.
- خبي، أسامة. (29 سبتمبر، 2016). التمكين السياسي للشباب والنساء عبر اللوائح الوطنية أحدث دينامية جديدة داخل مجلس النواب. أحداث أنفو. تاريخ الاطلاع 12 مارس، 2021 من <https://bit.ly/3bAelPU>.
- دستور المملكة المغربية. (2011). الفصل 170.
- الرحموني، خالد. (2017). دور التدابير التشريعية في التمكين السياسي للمرأة بالمغرب: مساهمة في تقييم تمثيلية المرأة من خلال انتخابات 2011. المجلة المغربية للعلوم القانونية والاقتصادية، ع. 2-1، ص. 17.
- صالح، خالد. (يوليو، 2016). تدابير وآليات المشاركة السياسية للشباب بالهيئات الوطنية والترابية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، ع. 2، ص. 201-240.
- عاشور، سعاد. (2017). نظام الكوتا والمحاصة للتمكين السياسي للمرأة. مجلة العلوم السياسية، ع. 2، السنة الثانية، ص. 30.
- قاسم، عبد اللطيف. (2018). رصد وتتبع السياسات العمومية على المستوى المحلي. منتدى بدائل المغرب.

قرار المجلس الدستوري المغربي رقم 817/2011 بتاريخ 13 أكتوبر 2011. جريدة رسمية عدد 5987 بتاريخ 17 أكتوبر 2011.

لكريني، إدريس. (25 سبتمبر، 2016). اللوائح الوطنية للشباب والنساء وسؤال التمكين. العمق المغربي، تاريخ الاطلاع 9 مارس، 2021 من <https://bit.ly/3cmcxcn>.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي. (2018). مبادرة وطنية جديدة مندمجة لفائدة الشباب المغربي، تقرير، إحالة ذاتية رقم 2018/13، الرباط.

مجلس النواب المغربي. (2019). مقترح قانون تنظيمي يتعلق بتمويل المنظمات الشبابية والحزبية بتنظيم أحكام الفرع الأول من الباب الرابع من القانون التنظيمي 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية كما وقع تغييره وتتميمه.

المركز الدولي للقوانين غير الربحية (ICNL). (2020). دليل المشاركة العامة الفاعلة للشباب.

منار، محمد باسك. (2015). المشاركة السياسية والانخراط المدني للشباب المغرب بعد تحولات الربيع العربي دراسة ميدانية. مؤسسة قرطبة، جنيف.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. (2017). مشاركة الشباب في الحياة العامة في الأردن والمغرب وتونس. برنامج الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. (يونيو، 2017). المشاركة السياسية للشباب. ستوكهولم.

واسعي، منصور محمد محمد. (2009). حق الانتخاب والترشيح وضماناتهما: دراسة مقارنة. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

وزارة الداخلية المغربية. (2021). توزيع البرلمانين حسب الفئات العمرية. بوابة الانتخابات. <https://bit.ly/3pMb-> TLN.

وزارة الدولة المغربية المكلفة بحقوق الإنسان والعلاقات مع المجتمع المدني. (2017). خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان 2018-2021.

وزارة الشباب والرياضة المغربية. (2014). الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب 2015-2030، شبيبة مواطنة مبادرة سعيدة ومنفتحة. http://www.mjs.gov.ma/sites/default/files/strategie_de_jeunesse.pdf.

وزارة العدل والحريات المغربية. (2011). خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان -2011-2016. الرباط.

وزارة العدل والحريات المغربية. (2014). خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان -2014-2017.

Foreign Language Sources

- Commonwealth Secretariat. (2016) Global Youth Development Index and Report 2016. p.124.
- Jari, M. (2006). La « démocratie participative » comment assurer l'efficacité de la participation. Remald, série «Thèmes actuels», 53, p. 38.
- Joseph, S. (1993). Gender and relationality among Arab families in Lebanon. *Feminist Studies*, 19(3), 465-486.
- Mondiale, B. (2012). Royaume du Maroc. Promouvoir les opportunités et la participation des jeunes. Rapport No. 68731.
- Mondiale, B. (2012). Royaume du Maroc. Promouvoir les opportunités et la participation des jeunes. Rapport No. 68731, p.135.
- Union interparlementaire (1 avril, 2010). La participation des jeunes au processus démocratique: résolution adoptée par consensus par la 122ème assemblée. Bangkok, <https://bit.ly/3t3wDig>.
- Union interparlementaire. (2016). La représentation des jeunes dans les parlements nationaux. Genève, pp. 27-29.
- Zerhouni, S. (2017). Explaining Youth Participation and Non-Participation in Morocco. Istituto Affari Internazionali (IAI), Roma, p.17.

References (Romanization)

- Adriana, Qabī'ah; et al. (2016). Qāmūs al-Jandar. Translated by Jūrj Frījī, Markaz Da'm Lubnān, Beirut.
- Alghārātī, Murād. (2011). al-Tamkīn al-Siyāsī li-l-Shabāb Dalīl Tadrībī. Mu'assasat al-Mustaqbal, Ṣan'ā'. al-Jarīdah al-Rasmiyyah al-Maghribiyyah. (various dates). Mawād Qānūniyyah.
- al-Majlis al-Iqtisādī wa-al-Ijtimā'ī wa-al-Bī'ī al-Maghribī. (2018). Mubādarat Waṭaniyyah Jadīdah Mundamijah li-Fā'idat al-Shabāb al-Maghribī, report, self-referred number 2018/13, Rabat.
- al-Markaz al-Dawli li-al-Qawānīn Ghayr al-Ribḥiyyah (ICNL). (2020). Dalīl al-Musāhamah al-'Āmmah al-Fā'ilah li-l-Shabāb.
- al-Mu'assasah al-Duwaliyyah li-al-Dīmuqrāṭiyyah wa-al-Musā'adah al-Intikhābiyyah. (June, 2017). al-Musāhamah al-Siyāsīyyah li-l-Shabāb. Stockholm.
- al-Rahmūnī, Khālīd. (2017). Dawr al-Tadābīr al-Tashrī'īyyah fī al-Tamkīn al-Siyāsī li-l-Mar'ah bi-al-Maghrib: Musāhamah fī Taqyīm Tamthīliyyat al-Mar'ah min Khilāl Intikhābāt 2011. al-Majallah al-Maghribiyyah li-l-'Ulūm al-Qānūniyyah wa-al-Iqtisādīyyah, vol. 1-2, pp. 17.
- al-Tā'idī, Maryam. (5 September, 2021). al-Murashshahūn al-Shabāb bi-Intikhābāt al-Maghrib.. *Ṭarḥ Jadīd waṣṭ al-Barāmij al-Taqlīdiyyah*. Mawqī' al-Jazīrah, retrieved 12 November, 2021 from <https://bit.ly/3llrl4s>.
- 'Āshūr, Su'ād. (2017). Nizām al-Kūta wa-al-Muḥāṣaṣah li-al-Tamkīn al-Siyāsī li-l-Mar'ah. *Majallat al-'Ulūm al-Siyāsīyyah*, vol. 2, 2nd year, pp. 30.

- Atrkīn, Muḥammad. (2021). Mu'jam al-Dustūr al-Maghribī. Dār al-Nashr al-Mu'āshirah, Kenitra, vol. 1, 1st ed.
- Barnāmij al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmā'ī. (2013). Taḥsin al-Musāhamah al-Siyāsiyyah li-l-Shabāb 'alā Imtidād al-Dawrah al-Intikhābiyyah, Dalīl al-Mumārāsāt al-Salīmah. Prepared by Ānā Lūrmān and translated by Ayman Ḥaddād, New York.
- Barnāmij al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmā'ī. (2016). Taqrīr al-Tanmiyah al-Insāniyyah al-'Arabiyyah li-l-'Ām 2016, al-Shabāb fī al-Mintaqah al-'Arabiyyah: Āfāq al-Tanmiyah al-Insāniyyah fī Wāqī' Mutaghayyir. al-Maktab al-Iqlīmī li-duwal al-'Arabiyyah, New York.
- Barnāmij al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmā'ī. (2017). Taḥsīn al-Musāhamah al-Siyāsiyyah li-l-Shabāb 'alā Imtidād al-Dawrah al-Intikhābiyyah: Dalīl al-Mumārāsāt al-Salīmah, New York.
- Būṭālib, 'Abd al-Qādir. (May, 2019). al-Shabāb wa-al-Siyāsah: Ṭabī'at al-Tamathulāt wa-'Awāmal Inḥisār Zāhirat al-Intisāb al-Ḥizbī fī al-Mujtama' al-Maghribī. Majallat Siyasāt 'Arabiyyah, vol. 38, pp. 63-74.
- Dustūr al-Mamlakah al-Maghribiyyah. (2011). al-Faṣl 170.
- Ḥamzāwī, Zayn al-'Ābidīn Ḥamzāwī. (2007). al-Aḥzāb wa-Azmat al-Intiqāl al-Dīmuqrāṭī fī al-Maghrib. al-Majallah al-'Arabiyyah li-l-'Ulūm al-Siyāsiyyah, vol. 16, pp. 124.
- Khayī, Usāmah. (29 September, 2016). al-Tamkīn al-Siyāsī li-l-Shabāb wa-al-Nisā' 'Abra al-Lawā'ih al-Waṭaniyyah Aḥdath Dīnāmiyyah Jadīdah Dākhil Majlis al-Nuwwāb. Aḥdath Anfū, retrieved 12 March, 2021 from <https://bit.ly/3bAelPU>.
- Lkrīnī, Idrīs. (25 September, 2016). al-Lawā'ih al-Waṭaniyyah li-l-Shabāb wa-al-Nisā' wa-Su'āl al-Tamkīn. al-'Amq al-Maghribī, retrieved 9 March, 2021 from <https://bit.ly/3cmxcxn>.
- Majlis al-Nuwwāb al-Maghribī. (2019). Muqtarah Qānūn Tanzīmī yata'allaq bi-Tamwīl al-Munazzamāt al-Shabābiyyah wa-al-Ḥizbiyyah bi-Tatmīm Aḥkām al-Far' al-Awwal min al-Bāb al-Rābi' min al-Qānūn al-Tanzīmī 29.11 al-Muta'allaq bi-al-Aḥzāb al-Siyāsiyyah kamā waqa' Taghyīruhu wa-Tatmīmu.
- Manār, Muḥammad Bāsk. (2015). al-Musāhamah al-Siyāsiyyah wa-al-Intikhāb al-Madanī li-l-Shabāb al-Maghrib ba'd Tahawwulāt al-Rabī' al-'Arabī Dirāsah Maydāniyyah. Mu'assasat Qurtubah, Geneva.
- Munazzamat al-Ta'āwun wa-al-Tanmiyyah al-Iqtisādiyyah. (2017). Musāhamat al-Shabāb fī al-Ḥayāh al-'Āmmah fī al-Urdun wa-al-Maghrib wa-Tūnis. Barnāmij al-Ḥükumah fī al-Sharq al-Awsaṭ wa-Shamāl Afrīqiyyah.
- Qarar al-Majlis al-Dustūrī al-Maghribī Raqm 817/2011 ta'rīkh 13 October 2011, Jarīdah Rasmiyyah 'Adad 5987 ta'rīkh 17 October 2011.
- Qāsim, 'Abd al-Laṭīf. (2018). Raṣd wa-Tatabba' al-Siyāsāt al-'Āmmah 'alā al-Mustawā al-Maḥallī. Muntadā Badā'il al-Maghrib.
- Ṣāliḥ, Khālīd. (July, 2016). Tadābir wa-Āliyāt al-Musāhamah al-Siyāsiyyah li-l-Shabāb bi-al-Hay'āt al-Waṭaniyyah wa-al-Turābiyyah. al-Majallah al-Jazā'iriyyah li-al-Amn al-Insānī, vol. 2, pp. 201-240.
- Wāsi', Manṣūr Muḥammad Muḥammad. (2009). Ḥaqā al-Intikhāb wa-al-Tarshīḥ wa-Ḍamānātuhumā: Dirāsah Muqāranah. al-Maktab al-Jāmi'ī al-Ḥadīth, Alexandria.

- Wizārat al-‘Adl wa-al-Ḥurriyyāt al-Maghribiyyah. (2011). *Khiṭṭat al-‘Amal al-Waṭaniyyah fī Majāl al-Dīmuqrāṭiyyah wa-Ḥuqūq al-Insān 2011-2016*. Rabat.
- Wizārat al-‘Adl wa-al-Ḥurriyyāt al-Maghribiyyah. (2014). *Khiṭṭat al-‘Amal al-Waṭaniyyah fī Majāl al-Dīmuqrāṭiyyah wa-Ḥuqūq al-Insān 2014-2017*.
- Wizārat al-Dākhiyyah al-Maghribiyyah. (2021). *Tawzī‘ al-Barlamāniyyīn Ḥasab al-Fiyāt al-‘Umriyyah. Bawwābat al-Intikhābāt*. <https://bit.ly/3pMbTLN>.
- Wizārat al-Dawlah al-Maghribiyyah al-Mukallafah bi-Ḥuqūq al-Insān wa-al-‘Alāqāt ma’a al-Mujtama’ al-Madani. (2017). *Khiṭṭat al-‘Amal al-Waṭaniyyah fī Majāl al-Dīmuqrāṭiyyah wa-Ḥuqūq al-Insān 2018-2021*.
- Wizārat al-Shabāb wa-al-Riyāḍah al-Maghribiyyah. (2014). *al-Istrāṭījiyyah al-Waṭaniyyah al-Mundamiyah li-l-Shabāb 2015-2030, Shabābah Muwaṭinah Mubādarah Sa’idah wa-Munfatihah*. http://www.mjs.gov.ma/sites/default/files/strategie_de_jeunesse.pdf.